قدرة ثبت ثم ان لم يفئ طالبته بالطلاق او شرعي كاحرام
وصوم واجب فتطالبه بالطلاق لانه الذي يمكنه ازالة
الوطئ فان عصى بوطئ لم يطالب لامتثال اليمين فان امتنع
منها اي الغيبة والطلاق طلق عليه الحاكم طلقة نيابة
عنه لانه لا سبيل الى دوام اضرارها ولا اجبار على الغيبة
لانها لا تدخل تحت الاجبار والطلاق يقبل النيابة فناب
الحاكم عنه عند الامتناع فيقول اوقعت على فلانة طلقة
كما حكي عن الاملاء او حكمت عليه في زوجته بطلقة تثبيتا
يشترط حضوره ليثبت امتناعه كالعضل الا ان تعذر
ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا ينفذ طلاق
القاضي في مدة ايلائها ولا بعده وطئه او طلاقه وان طلقا
معا وقع الطلاقان وان طلق القاضي مع الغيبة ثم بيع الطلاق
لانها المقصودة وان طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع
الطلاق ان كان طلاق القاضي رجعيا تتمة لو اختلفا
الزوجان في الايلاء او في انقضاء مدته بان ادعته عليه
فانكر صدق بيمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطئ
بعد المدة وانكره سقط حقها من الطلب عملا باعترافها

ولم

ولم يقبل رجوعها عنه باعترافها بوصول حقها اليها ولو
كرر يمين الايلاء مرتين فاكثر وارادبغير الاولى التاكيد لها
ولو تعدد المجلس وطالت الفصول صدق بيمينه كنظيره
في تعليق الطلاق وفرق بينها وبين تعجيز الطلاق بان
التعجيز انشاء وايقاع والايلاء والتعليق متعلقان بامر
مستقبل فالتاكيد بهما ليق اوارادة الاستيناف تعددت
الايمان وان اطلق ولم يرد تاكيدا ولا استينافا فواحدة
ان اتحد المجلس حملا على التاكيد والا تعددت لبعد التاكيد
مع اختلاف المجلس **فصل** في الظهار وهو لغة ما هو
من الظهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت علي
كظهر امي وخصوا الظهر دون غيره لانه موضع الركوب
والمراة مركوب الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالايلاء فغير
الشرع حكمه الى تحريمه بعد العود ولزوم الكفارة كما سياتي
وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بمحرمة
كما يوخذ مما سياتي والاصل فيه قبل الاجماع اية والذين
يظاهرون من نسائهم وهو من الكبائر قال تعالى وانهم
ليقولون منكرا من القول وزورا فات ٤ سورة المجادلة